وديع عواودة*

محاكمة قاتل عبد الفاتح الشريف
وأسطورة «طهارة السلاح» الإسرائيلية

أقدم الجندي الإسرائيلي المدعو أزاريا في ٢٠١٦/٣/٢٤ على إعدام الشاب عبد الفتاح الشريف من الخليل،برصاصة في الرأس، رغم أن الشريف كان نازفا وفي حالة نزع، بعدما أطلقت عليه النار خلال محاولته تنفيذ عملية طعن وفق الرواية الإسرائيلية. قدمت في ٢٠١٦/٤/١٨ لائحة اتهام ضد الجندي في المحكمة العسكرية في يافا بالتسبب بالموت وسوء التصرف، وليس القتل العمد. في ٢٠١٧/١/٤ أدين الجندي، وفي ٢٠١٧/٢/٢٢ قرأت المحكمة العسكرية العقاب الذي فرضته على الجندي حكما مخففا: السجن الفعلي لمدة ١٨ شهرا، ومثلها سجن مع وقف التنفيذ، وخفض رتبته العسكرية لدرجة عريف. في تموز ٢٠١٧ ، تقدم الجندي أزاريا بطلب استئناف رفضته المحكمة وثبّتت الحكم، ومن الجهة الثانية رفضت أيضًا التماس النيابة العامة التي اعتبرت العقاب خفيفًا لا يتلاءم مع خطورة الفعل.

بعد دخول الجنديّ خلف القضبان، كان من المتوقع أن يبت قائد أركان الجيش الإسرائيلي في طلبه بتخفيف حكمه، وقد تحقّق هذا التوقّع بالفعل حيث قرّر الثاني، في نهاية شهر أيلول ٢٠١٧، تقصير فترة سجن أزاريا بأربعة شهور. وسط كل ذلك، ومنذ اليوم الأول شهدت إسرائيل عاصفة من الجدل حول الجريمة التي بررها معظم الإسرائيليين رسميا وشعبيا. كما دار الجدل الواسع حول مقولة «طهارة السلاح» التي ما زالت على قيد الحياة رغم توالي مجازر الاحتلال، ووجدت هذه المرة من يوجه لها لكمات شبه قاتلة على يد أوساط إسرائيلية بدوافع إما ضميرية أو براغماتية.

* كاتب وصحافي

ويظهر التقرير قائد القوة في الخليل، الضابط توم نعمان وهو يصل لمسرح الحدث ويأمر جنديا بحراسة الشريف الجريح والممدد على الأرض. لكن هذا الجندي يقول في التقرير التلفزيوني إنه خشي أن يكون عليه عبوة ناسفة ويضيف «لكن لم يكن واضحا لي ماذا عليّ أن افعل بموجب تعليمات إطلاق النار، وأنا على الأقل، وعلى ما يبدو باقي جنود السَرية، لم يدربونا ماذا يحدث عندما نخشى من وجود عبوة ناسفة على جسد مخرب».

سلاح الكاميرا

شهدت إسرائيل غداة عملية الإعدام هذه ضجة وجدل واسعين حول تقييم فعلة الجندي القاتل منفذ الإعدام ليؤور أزاريا، رغم أن سجل إسرائيل حافل بمجازر وإعدامات بحق الفلسطينيين، بل هناك شهادات إسرائيلية عن تورطها بإعدام أسرى خلال الحروب مع العرب والفلسطينيين، علاوة على تقارير دولية عن قتل مئات من المدنيين والأبرياء كما يؤكد على سبيل المثال تقرير ريتشارد غولديستون عقب حرب «الرصاص المصبوب» على غزة في نهاية ٢٠٠٨. [١]

فلماذا الضجة الواسعة إذن بعد إعدام فلسطيني آخر؟ ببساطة، إنها الكاميرا التي وثقت الجريمة ووفرت صورة مشحونة بكثير من عناصر الصدمة وردود الفعل السلبية المحلية والعالمية على القاتل والجهاز المنتمي له، الاحتلال. هذا ما دفع مسؤولين إسرائيليين[٢] منهم رئيس إسرائيل الراحل شيمعون بيريس للتحذير قبل سنوات من خطورة الكاميرا على إسرائيل، صورتها،مكانتها وشرعيتها في العالم خاصة بعدما بادرت في ٢٠٠٧ منظمة « بتسيلم « على توزيع ٢٠٠ كاميرا على متطوعين يرصدون فيها انتهاكات الاحتلال. وتحولت الكاميرا العادية – أو حتى كاميرا جهاز الهاتف المحمول– لأداة فعالة في فضح كذبة «طهارة السلاح» و فرية «الجيش الأكثر أخلاقية في العالم» وهذا ما سنأتي عليه لاحقا.

وقائع الحدث

وفقا لتقارير وسائل الاعلام، قُتل بالرصاص فلسطينيّان، عبد الفتاح الشريف ورمزي القصراوي، صباح يوم ٢٠١٦/٣/٢٤ بعد طعنهما جنديًا، أصيب بجروح بجروح متوسطة، في تل الرميدة في الخليل. يمكن في توثيق الفيديو الذي صوّره عماد أبو شمسية – وهو متطوع في منظمة « بتسيلم»[٣] –رؤية الشريف ممدّدًا في الشارع بعد إصابته بجروح، وسط تجاهل الحاضرين. كما يلاحظ تجاهل الطاقم الطبي واستنكافه عن تقديم أي علاج طبي له. أثناء التصوير، توجّه الجندي أزاريا نحو الشريف وأعدمه برصاصة في رأسه من مسافة قريبة. حتى بعد إطلاق النار، واصل الحاضرون تجاهل الشريف ولم يأبه أحد بمصيره.

ويؤكد ذلك تقرير بثته القناة الإسرائيلية الثانية في ٢٠١٦/٥/٨ [٤] مصحوبًا بأشرطة فيديو، سلوكيات الجندي القاتل والمستوطنين وضباط وجنود جيش الاحتلال في تلك الساعة داخل مسرح الجريمة، ويكشف عن المزاعم الكاذبة للجندي القاتل بأنه قام بفعلته ظانا أن الضحية كان يحمل حزاما ناسفا وأن بوسعه النهوض والطعن مجددا.

يظهر من هذا التقرير أولا أن الجنود يصفون الشهيدين، في اتصالاتهم اللاسلكية مع الضباط المسؤولين عنهم، بـ«الوسخين». إذ يقول قائد القوة الميدانية في اتصال مع قائد الكتيبة أن «الوسخ الثاني» يجري وسط الجنود حاملا سكينا... في الوقت الذي كان فيه الجنود منشغلين بـ «الوسخ الأول». ويعني ذلك أن الكلمة التي يستخدمها جيش الاحتلال لوصف فلسطيني استشهد في أعقاب عملية طعن هي «الوسخ» .

بعد ذلك يظهر في شريط الفيديو قيام جنود الاحتلال بإبعاد المواطنين الفلسطينيين من موقع استشهاد القصراوي والشريف، وفي المقابل السماح بدخول المستوطنين بحرية إلى المكان. ويدخل قسم من المستوطنين إلى المكان كسائقي سيارات إسعاف أو مسعفين، والقسم الآخر منهم لا توجد له أي صفة. ويؤكد التقرير أنه في هذه المرحلة لا أحد يشعر بوجود أي خطر، ويظهر ضابط يقلب بقدمه جثة الشهيد القصراوي. وبموازاة

ومن دون أن يلتفت أحد إلى أن أزاريا تراجع عدة خطوات إلى الخلف، وفيما يطلق المستوطنون الشتائم باتجاه الفلسطينيين الممددين على الأرض، يجهز أزاريا بندقية ويطلب من ضابط في المكان بالتراجع قليلا ثم يطلق رصاصة على رأس الشريف. ويكشف تقرير « القناة الثانية» أن الضباط في المكان لم يأخذوا السلاح من أزاريا بعد إطلاقه الرصاص، فبقي بحوزته لمدة ساعتين إضافتين، إلى حين اتصال مراسل من وكالة رويترز بقائد اللواء الذي يخدم فيه الجندي القاتل وسأل عن إطلاق نار غير قانوني.

ذلك، يقترب المستوطن شموئيل إلكيام، من الشريف، بينما يُبعد الضابط سكينا قريبة منه ويحاول إلكيام لمس السكين، لكن الضابط يمنعه.

مزاعم الفوضى، والمستوطنون يسيطرون على مسرح الجريمة

ويظهر التقرير قائد القوة في الخليل، الضابط توم نعمان وهو يصل لمسرح الحدث ويأمر جنديا بحراسة الشريف الجريح والممدد على الأرض. لكن هذا الجندي يقول في التقرير التلفزيوني إنه خشي أن يكون عليه عبوة ناسفة ويضيف «لكن لم يكن واضحا لي ماذا عليّ أن افعل بموجب تعليمات إطلاق النار. وأنا على الأقل، وعلى ما يبدو باقي جنود السَرية، لم يدربونا ماذا يحدث عندما نخشى من وجود عبوة ناسفة على جسد مخرب».

ويدعي شاهد الدفاع في محاكمة الجندي القاتل، العميد في الاحتياط شموئيل زكاي، بحديثه للقناة الثانية حول هذا المشهد، إنه يبرز في هذه الحلبة انعدام النظام، وذلك في محاولة للاختباء خلف «حالة الفوضى» في المكان. ويتابع زكاي في تقرير القناة الثانية «ليس واضحا لي ماذا يفعل في حلبة الحدث هذا العدد الكبير من الأفراد (المستوطنين) الذين لا يسهمون بشيء. هكذا يحدث عندما تتواجد قوة عسكرية قرب جهات مدنية لفترة طويلة. يوجد خلط. توجد معرفة شخصية بين الأفراد وليس لطيفا أن تقول لأحد: أغرب عن هنا فورا».

في التقرير نفسه، يحضر إلى موقع الحدث مستوطن يدعى أوري عوفر حاملا بندقية أوتوماتيكية من طراز «ام ١٦ » ومستوطن آخر يدعى عوفر أوحانا، متطوع في خدمة الإسعاف الأولي «نجمة داود الحمراء»، معروف بتحريضه المستمر على قتل الفلسطينيين وبملاحقته للناشطين الذين يتضامنون مع الفلسطينيين ضد اعتداءات المستوطنين.

في الدقائق التالية، يسيطر المستوطنون على المكان، ويصدرون أوامر لجنود الاحتلال. عوفر يقف قرب الشريف، الجريح، ويصوره وعندها يقوم الشريف بحركة صغيرة برجله، فيصرخ المستوطن عوفر باتجاه الجندي الذي يحرس الجريح : توجد عبوة ناسفة عليه. هذا مؤكد. وسأل الجندي المستوطن عوفر عما ينبغي فعله بعد مشاهدة الشريف يحرك رجله. ويقول عوفر إن شل حركة المخرب يعني أحد أمرين: إما أن يبقى بسرواله الداخلي، أو إطلاق رصاصة على رأسه. في هذه الأثناء ينشغل المسعفون بالإعتناء بالجندي الجريح، بينما لا يزال الجنود يمتنعون عن تنفيذ أوامر قائد كتيبتهم بإخلاء الجندي والشهيد القصراوي والجريح الشريف. ويرفض المستوطنون المسعفون تنفيذ أوامر هذا الضابط، فيما تأخرت سيارة الإسعاف العسكرية.

وفي شريط الفيديو الذي عرضه التلفزيون الإسرائيلي يظهر المستوطن أوحانا وهو يقول «أنا لا أتلقى أوامر من قائد كتيبة، ولا أخضع لصلاحياته هنا وفي هذه الحالة. ولست بحاجة إلى مصادقة قائد كتيبة من أجل نقل جندي جريح، وأنا لا أسأل قائد الكتيبة أبدا حول ما سأفعله، ولن أسأل ضابطا برتبة لواء ولا حتى رئيس أركان الجيش. هذا لا يعنيني. لن أنقل المخرب... ولن أشكل خطرا على نفسي.» ويشار إلى أن سياسة «نجمة داود الحمراء « تدعم هذا الموقف الذي عبر عنه أوحنا فيما يتعلق بنقل فلسطيني جريح.

وبعد مرور قرابة عشر دقائق على إطلاق النار على القصراوي والشريف، كان المستوطنون، وسائقو سيارات الإسعاف الثلاث المتواجدة في المكان، لا يزالون يديرون دفة الأحداث في المكان، وإلى جانبهم الجندي القاتل أزاريا. وأظهر التقرير المصوّر للقناة

الثانية أن أزاريا كان يتواجد في المكان قبل خمس دقائق على الأقل من إطلاقه الرصاصة على رأس الشريف.

ويتابع العميد في الاحتياط زكاي قائلا إن ما شاهده في هذا الفيلم هو غياب مطلق للقيادة العسكرية، التي كان يتعين عليها أن ترى صورة الوضع وإصدار تعليمات للجنود حول ما ينبغي فعله، لافتا الى ان المستوطنين دخلوا إلى هذا الفراغ الحاصل.

ومن دون أن يلتفت أحد إلى أن أزاريا تراجع عدة خطوات إلى الخلف، وفيما يطلق المستوطنون الشتائم باتجاه الفلسطينيين الممددين على الأرض، يجهز أزاريا بندقية ويطلب من ضابط في المكان بالتراجع قليلا ثم يطلق رصاصة على رأس الشريف. ويكشف تقرير «القناة الثانية» أن الضباط في المكان لم يأخذوا السلاح من أزاريا بعد إطلاقه الرصاص، فبقي بحوزته لمدة ساعتين إضافتين، إلى حين اتصال مراسل من وكالة رويترز بقائد اللواء الذي يخدم فيه الجندي القاتل وسأل عن إطلاق نار غير قانوني. عندها بدأ الجيش الإسرائيلي يدرك أن تفاصيل الجريمة بدأت تنتشر في العالم. ويخلص التقرير للتوضيح ان أزاريا ظهر في أشرطة الفيديو يقف مع المستوطنين، بعد إطلاق النار، وأن بعضهم يربت على كتفه، ثم يحضر إلى المكان زعيم المستوطنين المتطرفين في الخليل، باروخ مارزل، الذي صافح أزاريا، وبعدها قال: «لم أكن أعلم أنه هو الذي أطلق النار. لو علمت لما تمالكت نفسي... كنت سأعانقه وأقبّله».

الخلفية والسياق

يقضي القانون الاسرائيلي في هذه المسألة بأنه يجوز إطلاق النار بقصد قتل شخص فقط في الحالات التي يشكّل فيها خطرًا على حياة الآخرين، ويحظر المساس به لحظة زوال الخطر. بيد أن الإعدام في الشارع، بلا قانون وبلا محاكمة هو نتيجة مباشرة للخطاب الإسرائيلي الرسمي والشعبي المتأجج من قبل الوزراء ومنتخبي الجماهير وللجو العام الذي يتميّز بالتجرّد من الإنسانية والكراهية والعدوانية المفرطة تجاه الفلسطينيين، رغم إطلاق مسؤولين إسرائيليين كبار تصريحات من وقت لآخر تؤيّد الالتزام بالحفاظ على القانون والامتناع عن استخدام القوة الزائدة عن الحاجة، كما هو الحال في تصريحات رئيس هيئة الاركان غادي ايزنكوت، إلاّ أنّه ومقابل هذه التصريحات تظهر تصريحات علنية عكسيّة كثيرة، كتصريحات وزير الأمن الداخليّ، التعتيم المطلق من قبل سلطات تطبيق القانون على الاشتباهات الخطيرة والدعم المطلق والفعلي للقيادة العسكريّة.

جريمة اغتيال الشريف.

الرسالة الجماهيريّة واضحة وقاطعة: كل فلسطيني يحاول إيذاء مدنيّ أو جندي مصيره الموت.

ونتيجة تفشي وتغذية العنصرية والكراهية وغسيل الدماغ والتصريحات الشعبوية الرامية لكسب نقاط سياسية وشخصية، لم يكتف جنود الاحتلال أو مدنيون إسرائيليون في حالات كثيرة بإصابة منفذ عملية، وإنما تعمدوا فيها إعدام فلسطينيين جرحى، إما بمنع وصول مسعفين إليهم لنقلهم إلى المستشفى أو بإطلاق رصاصة قاتلة، مثلما حدث في حالة الجندي القاتل، إليئور أزاريا.

محاكمة أزاريا وردود الفعل على الحكم

بعد اعتقال أزاريا، وجهت له الشرطة العسكرية الإسرائيلية شبهة القتل المتعمد. استنكر وزير الأمن حينها، موشيه يعالون، وكذلك رئيس أركان الجيش، غادي آيزنكوت، الجريمة ووصفوا تصرف أزاريا بأنه مفسدة. ولكن بعد الضجة التي أقامها المستوطنون واليمين المتطرف، وانضمام رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو إلى صفوف هؤلاء، جرى تخفيف الاشتباه، والاتهام لاحقا، إلى القتل غير المتعمد.

سادت قبيل البت في القضية حالة من الترقب الشديد في إسرائيل، وكان يحتشد أمام قاعة المحكمة التي نظرت في قضية الجندي مئات المحتجين دعما للمدعى عليه. إلى ذلك، كان جنود يخدمون في كتيبة «شمشمون» التي يخدم فيها الجندي المتهم بالقتل قد هددوا قبيل صدور الحكم بالتمرد وترك الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي، في حال تمت إدانته بالقتل. وهذا ينسجم طبعا مع الأجواء العامة التي سادت الشارع الإسرائيلي منذ اليوم الأول، حيث كانت الأصوات المعارضة للجريمة بدوافع متنوعة قليلة وخافتة نسبيا.

وانضم وزير الأمن السابق موشيه يعلون للأوساط السياسية الداعية لفحص إمكانية العفو عنه بخلاف موقف سجله، وأثار عليه انتقادات من أوساط اليمين. وأكد يعلون في محاولة لإمساك العصا من طرفيها أنه «يفاخر بالجيش الاسرائيلي، جيش القيم، الحازم، المحارب الذي يعرف كيف يدافع جيدا عن اسرائيل، وأيضا عن القيم الإنسانية». وتسابق ساسة إسرائيل في الدعوات للعفو عن الجندي القاتل ومعظمهم مدفوع بكراهية الفلسطينيين وبالرغبة في كسب نقاط سياسية.

٧٠٪ من الإسرائيليين يطالبون بالعفو عن الجندي

عبر استطلاع رأي واسع عن هذه الحالة[٥] وكشف أن ٧٠٪ من الإسرائيليين طالبوا بالعفو عن الجندي القاتل، فيما فرضت الحكومة الإسرائيلية حراسة دائمة على القضاة الذين أدانوه بالجريمة، بعد أن تلقوا تهديدات من يهود محرضين على العنف، اعتقلت سلطات الأمن اثنين منهم. وفي المقابل، أعلنت مصادر في «القائمة المشتركة»، أن موقف رئيس الحكومة نتنياهو والوزراء والمطالبة بالعفو عن الجندي القاتل، يشجع جموع الإرهابيين اليهود على قتل عرب في الشوارع. وكانت قضية محاكمة الجندي أزاريا سيطرت على الأجندة الإسرائيلية، فأفردت لها الصحف جميع صفحاتها الإخبارية. وانقسم الإسرائيليون على أنفسهم، ودخلوا في اتهامات متبادلة ونقاشات حادة، كثر فيها استخدام كلمة «الخيانة القومية» بحق من يدافع عن سلطة القانون. وانبرى السياسيون، من اليمين والوسط، ينافقون الجندي وجمهور المتعاطفين الكثيرين معه، وانضموا إلى مطلب إصدار عفو عنه يمنع بقاءه في السجن يوما واحد، تماما كما حدث في اليوم الأول فور ارتكاب الجريمة عندما خرج وزراء يدافعون عنه، فيما أقدم رئيس الوزراء نتنياهو على مهاتفة والدي الجندي في رسالة داعمة بشكل شبه صريح مطمئنا أن «فحص المسألة سيكون «مهنيا».[٦] وانضم وزير الأمن السابق موشيه يعلون للأوساط السياسية الداعية لفحص إمكانية العفو عنه بخلاف موقف سجله، وأثار عليه انتقادات من أوساط اليمين.[٧] وأكد يعلون في محاولة لإمساك العصا من طرفيها أنه «يفاخر بالجيش الاسرائيلي، جيش القيم، الحازم، المحارب الذي يعرف كيف يدافع جيدا عن اسرائيل، وأيضا عن القيم الإنسانية».

وتسابق ساسة إسرائيل في الدعوات للعفو عن الجندي القاتل ومعظمهم مدفوع بكراهية الفلسطينيين وبالرغبة في كسب نقاط سياسية. وقال نتنياهو من استراليا، قبل صدور قرار الحكم على ازاريا، انه «يجب التفكير بمنح العفو». ثم كرر قوله هذا بعد صدور الحكم، موضحا أن الكثير من الوزراء سيدعمون هذه الخطوة. وحاول تبرير دفاعه عن القاتل بالقول «هذه ظروف خاصة، وانا اؤمن انه في ضوء هذه الظروف يمكن منحه العفو»، وما لبث أن انضم له وزير الأمن أفيغدور ليبرمان بدعوة غير مباشرة بتعبيره عن ثقته بأن قائد الجيش سيأخذ ذلك بالحسبان.[٨]

كما سارع ليبرمان للكتابة على صفحته في فيسبوك أنه يجب حتى على من لا يحب القرار احترام المحكمة، لكنه أضاف «من جهة، المقصود جندي متمين، ومن جهة أخرى مخرب جاء لقتل اليهود. هذا ما يجب ان يأخذه الجميع في الاعتبار».

أما وزير التعليم نفتالي بينيت رئيس حزب «البيت اليهودي» فقدم هو الآخر درسا في القيم الإنسانية بقوله، معقبا على القرار إن «أمن مواطني اسرائيل يحتم منح العفو الفوري لأليئور ازاريا». زاعما أنه قد تم تلويث كل إجراءات التحقيق منذ البداية. حتى إذا اخطأ أزاريا، لا يجوز إدخاله السجن. كلنا سندفع ثمن ذلك». وهكذا وزير المواصلات والمخابرات يسرائيل كاتس فقد قال إن «المحكمة قالت كلمتها وتم استنفاد الإجراء القضائي» زاعما انه الآن حان وقت العفو.»[٩] كما دعا رئيس حركة شاس، وزير الداخلية اريه درعي لمنح العفو عن ازاريا كي ليتمكن من ترميم حياته وإنهاء القضية التي تمزقنا جميعا منذ عدة شهور». واعتبرت الوزيرة ميري ريغف من الليكود: «هذا يوم حزين، قرار الحكم قاس. أليئور ما كان يجب ان يجلس ولو ليوم واحد في السجن، بالإضافة الى العقوبة التي تلقاها بعدما تعرض لمحكمة ميدانية.»[١٠]

وقام المعلق البارز امنون ابراموفيتش أيضا بالعوم ضد التيار السياسي السائد في الشارعين الرسمي والشعبي في إسرائيل بتأكيده في «يديعوت احرونوت» ان من كان يجب محاكمته هو ليس ازاريا، وانما قادة المستوطنين في الخليل (حيث وقعت جريمة القتل) على مختلف أجيالهم، وليست طهارة السلاح هي التي يجب أن تناقش في المحكمة، وانما طهارة الاستيطان هناك.

في المقابل، قال رئيس المعارضة النائب إسحق هرتسوغ، إن المحكمة «أظهرت الحساسية والتفهم إزاء أليئور، ومن جهة أخرى طبقت كما يجب الحرص المطلق على مبدأ طهارة سلاح الجيش الإسرائيلي. واكتفى هرتسوغ بالتلميح للمتهم الحقيقي المركزي بقوله «ازاريا ضحية لظروف سياسية غير محتملة، تتهرب منها الدولة منذ عشرات السنين.»[11]

ردود الفعل المستنكرة للحكم المخفّف

وهكذا، أثار الحكم المخفف على ازاريا والدعوات للعفو عنه عاصفة من النقاش في الرأي العام ووسائل الإعلام ، وكعادتها كانت صحيفة «هآرتس» الأوضح في تسمية الولد باسمه والكشف عن الفضيحة. وقال محللها للشؤون العسكرية امير اورن إن معسكر رابين ووزير الأمن ورئيس الأركان، والقيادة العليا للجيش، هزموا يوم صدور هذا الحكم، موضحا أن الجيش استسلم في وقت يطمح فيه الى الصمود، وان القضاة العسكريين لم يصمدوا أمام الضغط الرسمي والشعبي.[12] وفي الجوهر ،يشدد اورن أنه بدلا من بث رسالة رادعة للجنود، لكي يحرصوا على أوامر فتح النيران، تم بث رسالة مشجعة لهم: لا تخافوا من الضغط على الزناد. ويفضح أورن ما تصمت عليه معظم الأوساط الإسرائيلية باتهام الجهاز القضائي بالازدواجية، ويقول إنه ينظر بعين واحدة لجهات القانون الدولي ويتجمل بالحديث عن «القيم» و«طهارة السلاح» والإثبات بأنه لا مكان للتدخل الأجنبي في القضاء الاسرائيلي، أما عينه اليمنى فتغمز للجمهور الإسرائيلي، كمتفهمة للأمر. كما يتوقف أورن عند الحكم المخفف جدا ويتهم القضاء الإسرائيلي بالجبن. ويتابع: «بطولة» ازاريا مع جوقة كاملة من المشجعين من نوع افيغدور ليبرمان وشارون غال، أصبحت منذ الآن نقطة الانطلاق لكل إجراء قضائي، عسكري أو مدني. لقد ثبت أنه يمكن إخضاع الجهاز القضائي وهو يصغي للصراخ العالي والأكثر عنفا. الزناد انتصر على العدل».

وقام المعلق البارز امنون ابراموفيتش أيضا بالعوم ضد التيار السياسي السائد في الشارعين الرسمي والشعبي في إسرائيل بتأكيده في «يديعوت احرونوت» ان من كان يجب محاكمته هو ليس ازاريا، وانما قادة المستوطنين في الخليل (حيث وقعت جريمة القتل) على مختلف أجيالهم، وليست طهارة السلاح هي التي يجب أن تناقش في المحكمة، وانما طهارة الاستيطان هناك.[13]

ومن بين الأصوات المعارضة للقتل بوضوح، المؤلف المشارك لمدونة الأخلاقيات للجيش الإسرائيلي، آسا كاشير الذي قال إنه يتعين على الجيش الإسرائيلي اتخاذ مزيد من الخطوات لضمان تصرف قواته بشكل لائق في كل الظروف، وذلك بعد إدانة جندي بالقتل غير العمد. يدرك كاشير الذي يعتبر العفو صفعة للجيش ولاسرائيل ان معاقبة جندي بالسجن لفترة محدودة أمر ضروري لحماية صورة إسرائيل وجيشها فيتابع « «البروتوكولات موجودة والقيم موجودة والمعايير موجودة.. ولكن هناك افتقار إلى حد معين للتعليم والتدريب للقوات». واعتبر كاشير أن الذي ينبغي على القادة استنتاجه من المحاكمة، هو أنهم بحاجة إلى التحدث إلى الجنود حول الجوانب القانونية والأخلاقية والمعنوية لعملهم بشكل أكثر واقعية. وشدد على أنه «لا يجب أن يتم قتل عدو مصاب أو إرهابي مصاب، إذا لم يكن هناك خطر حقيقي منه.. على العكس، مثل هذا الشخص ينبغي أن يتم علاجه.»[14]

وفي الأجواء المشبعة بالكراهية والدعوات لإعدام الناشطين الفلسطينيين في الشوارع، قال غولان في مؤتمر نظمه معهد دراسات المحرقة بعد اربعة شهور من اعدام ازاريا «أنا مقتنع بشكل كامل بأننا باعتبارنا «نورا للأغيار» ومجتمعا يُربي على الإلتزام بالمثل ،علينا أن نحرص على تفوق أخلاقي، وهو الأمر الأهم. وأضاف «أنا لست نادما على قولي أن هناك مظاهر نازية بيننا.»

يائير غولان يحذر من مظاهر نازيّة في المجتمع الإسرائيليّ

واعترف نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق، يائير غولان، بأن جنود الاحتلال الإسرائيلي أعدموا مواطنين فلسطينيين من دون وجود داع، بعد الاشتباه بأنهم اعتزموا تنفيذ عملية طعن. يشار إلى أن غولان أنهى مهامه كنائب لرئيس أركان الجيش قبل شهور وخرج إلى إجازة دراسية، على أن يتنافس لاحقا مع نائب رئيس أركان الجيش الحالي، أفيف كوخافي، على منصب رئيس أركان الجيش.

وفي الأجواء المشبعة بالكراهية والدعوات لإعدام الناشطين الفلسطينيين في الشوارع، قال غولان في مؤتمر نظمه معهد دراسات المحرقة بعد اربعة شهور من اعدام ازاريا « أنا مقتنع بشكل كامل بأننا باعتبارنا «نورا للأغيار» ومجتمعا يُربي على الإلتزام بالمثل ،علينا أن نحرص على تفوق أخلاقي، وهو الأمر الأهم. وأضاف «أنا لست نادما على قولي أن هناك مظاهر نازية بيننا.»[١٥]

وكانت القيادة السياسية الإسرائيلية، وبشكل خاص من صفوف حكومة اليمين المتطرف برئاسة بنيامين نتنياهو، هاجمت غولان في أعقاب تصريحاته العام الماضي. وقال غولان في المؤتمر المذكور وفي تصريحات إعلامية لاحقة إن القيادة تتحمل مسؤولية كبيرة، والأفراد هم أحيانا مثل مادة بأيدي نحات، وخاصة الشبان. وفي الجيش الإسرائيلي نتعامل مع شبان، ويجب أن يخرج من الجيش أشخاص أفضل، ومواطنون بمستوى أخلاقي عال، وسلم قيمهم مستقر أكثر. مشيرا إلى جرائم إعدام الفلسطينيين التي يرتكبها جنود الاحتلال، وتابع « إنني أعترف بأنه أصبت بالهلع جراء ذلك في حينه، وخاصة في أعقاب قضية إليئور أزاريا. وهناك أشخاص يعتقدون أنه ينبغي منح إعفاءات. في إشارة

القاتل أزاريا وسط حاضنة جماهيرية وأمام قضاء متعاطف.

إلى احتجاجات اليمين الإسرائيلي وعلى رأسه نتنياهو على محاكمة الجندي القاتل».

وأضاف غولان أن رئيس أركان الجيش (غادي آيزنكوت) تطرق إلى ذلك، عندما قال إنه لا ينبغي إفراغ ذخيرة بندقية في جسد أي فتاة في السادسة عشرة تلوح بسكين. وأضاف أنه «أصبت بالهلع عندما شاهدت حالات جرى خلالها استخدام القوة وإزهاق الأرواح، ليس بموجب معايير أخلاقية.»

يذكر أنه في أعقاب اندلاع الهبة الشعبية الفلسطينية، في مطلع تشرين الأول/أكتوبر العام ٢٠١٥، دعا وزراء وقيادة الشرطة في إسرائيل إلى قتل أي فلسطيني يحمل سكينا، كما تمت دعوة المواطنين الإسرائيليين الذين بحوزتهم ترخيص بحمل السلاح أن يحملوا سلاحهم بشكل دائم عندما يغادرون بيوتهم. ولذا يبقى يائير غولان من الأصوات النادرة في المشهد الإسرائيلي.

الاستئناف على الحكم

بعد صدور الحكم في ٢٠١٧/٢/٢٢ قرر الجندي المدان ازاريا التوجه باستئناف لمحكمة استئنافات عسكرية، وبالتوازي قدمت النيابة العسكرية استئنافا على الحكم المخفف. بيد أن محكمة الاستئناف رفضت الاستئنافين في ٣٠ تموز ٢٠١٧ وثبتت الحكم بالسجن الفعلي عليه لمدة عام ونصف، وبررت رفضها تشديد العقاب بالقول إنه ينبغي مراعاة مدة حبسه الطويلة.»[١٦]

أعلن ازاريا أنه لن يستانف لمحكمة العدل العليا على الحكم الصادر بحقه، وبدلا من ذلك توجه بطلب لرئيس هيئة الاركان بالجيش الاسرائيلي غادي إيزنكوت لتخفيف عقوبته. مع دخوله لسجن صرفند العسكري في ٢٠١٧/٧/٣١ . وكتب ازاريا في رسالته الموجّهة إلى قائد الجيش : «لو علمت أن الشاب لم يضع عبوة ناسفة على جسده، لما اطلقت النار عليه». وطالب بتحويل عقوبة سجنه إلى عقوبة يقضيها في خدمة الجمهور، دون الاضطرار إلى دخول السجن. وأضاف الجندي «ازاريا» أن قراره بعدم تقديم استئناف للمحكمة العليا كان نابعا منه، وذلك «بعد التداول والتشاور مع أفراد اسرته، ورغبة منه اساسا في إنقاذ عائلته من الأوضاع التي تعيشها، حتى لا تعاني مزيدا من استمرار الإجراءات القضائية، وتتمكن من العودة إلى الحياة الطبيعية في أقرب وقت ممكن». وفي رسالته أوضح الجندي ازاريا: «انه غير نادم وغير آسف على فعلته»، لكنها المرة الاولى التي يقول فيها «إنه لو كان يعلم أن الشاب الفلسطيني لا يضع عبوة ناسفة على جسده، لما اطلق النار عليه». ورجحت أوساط إعلامية في إسرائيل أن قائد الجيش سيخفف عقوبة ازاريا بعدة شهور، وأن ذلك سيتم حتى نهاية شهر أيلول الحالي،[١٧] وهو ما حصل بالفعل، كما أسلفنا.

معنى وتاريخ أسطورة «طهارة السلاح»

في افتتاحيتها الرئيسية بعنوان «انتهى عهد طهارة السلاح»؟ اعتبرت «هآرتس» أن الحكم المخفف يعكس انحراف المحكمة العسكرية عن المعايير المتوقعة من الجهاز القضائي. كما تؤكد أن الجيش الذي يفرض عقوبة السجن لمدة سنة ونصف على جندي قتل فلسطينيا أصيب بجراح خطيرة، يعكس الاستهتار بحياة الإنسان، وينقل رسالة مهددة للجمهور الفلسطيني في الضفة، بأن أيدي الجنود الذين يخدمون في مهام الدوريات يمكن ان تكون خفيفة على الزناد، والجيش سيمتنع عن محاسبتهم بشكل ملموس.»[١٨] والأهم من ذلك، تقر «هآرتس» بأن المحكمة العسكرية ليست المتهم الوحيد في التحقير المذكور، وتشير ببنان الاتهام للنيابة العسكرية، التي اكتفت بموقف عقابي مخفف، ولسلسلة السياسيين من اليمين وعلى رأسهم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الذين حاولوا تحريض الجمهور ضد الجهاز القضائي، أثروا على النتيجة النهائية. وتمضي باتهاماتها «تلك الأصوات التي تعتبر كل جندي يضغط على الزناد في وجه فلسطيني، بطلا، هي التي تطالب الآن بتذويب حتى العقوبة الرمزية التي فرضت على ازاريا، والعفو عنه او تخفيفها»، مشددة على أن قرار الحكم لا ينطوي فقط على الخنوع لشعبوية اليمين السياسي، وانما ينطوي الى حد كبير على إعلان رسمي عن انتهاء «عهد طهارة السلاح» في الجيش الإسرائيلي، التي يواصل الساسة التلويح بها للمفاخرة بالجيش ونعته بأنه « أكثر جيش أخلاقي في العالم».

احتلال الوعي وغسل الدماغ

وهنا يُطرح السؤال: هل فعلا هناك ما يبرر أو يسند هذا المصطلح الإسرائيلي المتداول «طهارة السلاح» الذي تلوح به أوساط إسرائيلية واسعة منذ عقود، مثلما تلوح أيضا بزعم «الجيش الأكثر أخلاقية في العالم ؟»

منذ اليوم الأول لجريمة إعدام الشريف، ناهضتها أوساط صهيونية يسارية وتشدقت بـ «طهارة السلاح» ولوحت بالمقولة التقليدية الدعائية بأن الجيش الإسرائيلي هو الأكثر أخلاقية في العالم، ولذا اعتبرت جريمة أزاريا انتهاكا للميثاق الأخلاقي ومسا بصورة وهيبة إسرائيل وجيشها وهدية لأعدائها. غير أن سجل إسرائيل الحافل بالدم الفلسطيني والعربي يجعل من مزاعم اليمين واليسار في إسرائيل نكتة سوداء بأحسن الأحوال. ويبدو أن أزاريا لما كان سيحاسب ولما كان أحد سيسمع باسمه لولا أن الكاميرا كانت حاضرة ووثقت جريمة الإعدام الميداني بعكس جرائم مشابهة كثيرة جدا بقيت طي الكتمان لأن الكاميرا ببساطة لم تكن هناك. وقد طبق د. أوري ميليشطاين المؤرخ العسكري الأبرز في إسرائيل مقولة «وشهد شاهد من أهلها» أراح الفلسطينيين من عناء تفنيد كذبة «طهارة السلاح». أقرّ ميليشطاين المعروف بجرأته بهذه الحقيقة في حديث للاعلام العبري.[١٩]

وبما أن هنالك الكثير من حالات القتل التي تتكرّر في سياقات مختلفة، فبما يتساءل سائل: كيف حافظت كذبة «طهارة السلاح» على فاعليتها رغم هذا التكرار؟ هذا على ما يبدو مرتبط بمساع لا تتوقف لاحتلال وعي الإسرائيليين، أولا من خلال مزاعم يشارك فيها الإعلام أحيانا لجانب المؤسسة الحاكمة ومفادها أن إسرائيل ضحية وعبارة عن «فيلا داخل غابة»(مجاز لإيهود باراك)، لا بد من الدفاع عنها أحيانا بوسائل وحشية وبلغة يفهمها «أعداؤنا».

إعدام الأسرى

قال ميليشطاين إزاء الضجة حول بدء الجندي أزاريا تنفيذ حكمه بالسجن الفعلي لمدة ١٨ شهرا: إن تاريخ قادة إسرائيل لا يختلف عما فعله قاتل عبد الفتاح الشريف. ودون تردد أكد بصوته أن كثيرين من الجنود والقادة الإسرائيليين فعلوا في الماضي ما قام به أزاريا، بل ارتكبوا أفعالا أشد خطورة بألف مرة دون أن يتهمهم أو يعاقبهم أحد. وتابع ميليشطاين الذي سبق وكشف عن فضيحة إعدام الجنود المصريين في سيناء خلال العدوان الثلاثي على مصر «بمصطلحات اليوم كان رئيس حكومة إسرائيل الأول ومؤسسها دافيد بن غوريون سيحكم عليه بالسجن ١٨ سنة لا ١٨ شهرا». وشدد على أن بن غوريون وسواه من قادة الصهيونية تحدثوا كثيرا عن الأخلاقيات وعن «طهارة السلاح» لكن وسط ازدواجية واضحة: كلمة في القلب وكلمة في اللسان. وللتدليل على ذلك استذكر المؤرخ الإسرائيلي احتلال مدينتي اللد والرملة في عملية «داني» في تموز ١٩٤٨. وأضاف «وقتها سأل قائد العملية ييغآل ألون: ماذا سنفعل بعرب اللد والرملة؟ لم ينطق بن غوريون لكنه أجاب بحركة بيده تعني بوضوح: طرد سكان المدينتين. وقتها كانت المهمة بحاجة لبعض الجنود أمثال أزاريا من أجل تنظيف المدينتين. وقد طردوا وهربوا بسبب القتل. داخل مسجد دهمش في اللد قتل عشرات العرب، وظلت دماؤهم تغطي جنبات المسجد عشرين عاما حتى قرروا فتحه وتنظيفه».

وتتطابق أقوال ميليشطاين المختص بدراسة حروب إسرائيل مع الدراسات والشهادات الشفوية الفلسطينية ومع أبحاث المؤرخين الإسرائيليين الجدد. كذلك في مذبحة قبية عام ١٩٥٣ فقد أنكرها بن غوريون وقال إن أي وحدة من جيشه لم تغادر قاعدتها، لكن ميليشطاين أخذ المذيع والمستمعين لحرب ١٩٦٧ وتحدث عن قتل الفدائيين ممن قدموا للقيام بعمليات في منطقة الغور وغيرها واستشهدوا كافتهم، لأن التعليمات كان بعدم إبقائهم جرحى أو أسرى ،كما أوضح ميليشطاين. وتابع «كان قائد الوحدة الإسرائيلية التي قتلت الفدائيين وقتها رفائيل إيتان الذي تمت ترقيته وصار لاحقا قائدا للجيش». وهكذا في حرب لبنان الأولى عام ١٩٨٢ عندما دخلت وحدات إسرائيلية أماكن عدة وقامت بعمليات تصفية. وتابع ميليشطاين «الخلل هذه المرة أن الكاميرا كانت موجودة ورصدت ما قام به أزاريا ولم يعرفوا كيف يواجهون هذا الخلل». وبالتلخيص يؤكد أنه بدلا من اتخاذ الجهات المعنية القرار لحسم هذا الموضوع وتحديد ماهي الطريق مرة واحدة وللأبد فقد قرروا الاختباء خلف الجندي ليؤور أزاريا.

الرصاص المصبوب

وعند سؤاله كيف تفسر حنين بعض الأوساط الإسرائيلية اليوم لفترات من الماضي يوم كان الجيش أكثر أخلاقية هل هو الجهل؟ قال ميليشطاين «طبعا الجهل هنا، الكثير من الجهلة في إسرائيل. أنا أعرف لأنني باحث. أرئيل شارون سبق وأصدر تعليماته بإعدام أسرى مصريين في سيناء، فهل قاضاه أحد أو واجه ذلك؟. الكثير من الإسرائيليين لم يبحثوا التاريخ العسكري ولم يشاركوا بأحداثه. ولذا يأخذون المعايير الأخلاقية التي سمعوا عنها، وعندما تزيد المسافة بين هذه المعايير وبين الأفعال على الأرض تنتج أزمة كأزمة أزاريا». ولم يتسن لميليشطاين التوقف عند ما قامت به إسرائيل في حروب أخرى لاحقة كالحروب على غزة خاصة «الرصاص المصبوب» في نهاية ٢٠٠٨ وفيها قتل مئات من النساء والأطفال، كما أكد المحقق الدولي ريتشارد غولديستون بعد انتهاء العدوان، وربما

لضيق الوقت حيث اضطر المذيع في إذاعة تل أبيب لوقفه. يشار في هذا السياق الى أن أبرز قادة إسرائيل، شمعون بيريس قال قبل رحيله بسنوات: إن الكاميرا أخطر عدو لإسرائيل. محذرا من دورها وفاعليتها في نزع شرعية إسرائيل في العالم.

شهادة رئيس الشاباك

ويؤيده في ذلك وبشكل صريح رئيس المخابرات العامة (الشاباك) الأسبق كارمي غيلون الذي أشغل قبل ذلك منصب قائد في منطقة الشمال (١٩٩٣-١٩٩٠). وعن تلك الفترة يقول غيلون «في تلك السنوات واجهت الصحافة مصاعب وقدرتها على الاطلاع على ما يحصل في لبنان محدودة جدا، حيث كان يمكن القيام بأمور لا يوجد شخص يقبل بها اليوم». ويضيف «شاهدت عددا غير قليل من الحوادث الشاذة ولن أدخل في التفاصيل. لكن أستطيع القول إن أليئور أزاريا لم يخترع ما قام به. حزب الله ما زال عدوا لإسرائيل لأنها همشّت وتجاهلت الشيعة خلال احتلالها للبنان.»[٢٠]

وبما أن هنالك الكثير من حالات القتل التي تتكرّر في سياقات مختلفة، فبما يتساءل سائل: كيف حافظت كذبة «طهارة السلاح «على فاعليتها رغم هذا التكرار؟ هذا على ما يبدو مرتبط بمساع لا تتوقف لاحتلال وعي الإسرائيليين، أولا من خلال مزاعم يشارك فيها الإعلام أحيانا لجانب المؤسسة الحاكمة ومفادها أن إسرائيل ضحية وعبارة عن «فيلا داخل غابة»(مجاز لإيهود باراك)، لا بد من الدفاع عنها أحيانا بوسائل وحشية وبلغة يفهمها «أعداؤنا».

مقولة غولدا مئير

وقد سبق وكانت رئيسة حكومة إسرائيل الراحلة غولدا مئير من بين من أسس لهذه الاستراتيجية الدعائية بقولها إنها لن تسامح الفلسطينيين والعرب على اضطرارهم أولادنا تعلم قتلهم.»[٢١] ومنذ زلزال النكبة التي تسببت بها الصهيونية زعمت إسرائيل بكل طبقاتها ومستوياتها لتبرير جرائمها على يد «الجيش الأكثر أخلاقية» بالاعتماد على مقولة « الدفاع عن النفس»، ومنها أصلا جاءت تسميته ومقولة العرب يتحملون المسؤولية لأنهم هم من بدأوا وهم من يبدأون بالعدوان ولم يغادروا بعد طموحهم بإلقاء اليهود بالبحر.

ويتقاطع أسلوب احتلال وعي الإسرائيليين لتصديق كذبة طهارة السلاح مع موضوع تبرير التمييز العنصري بالحقوق المدنية والقومية ضد ٢٠٪ من المواطنين في إسرائيل من خلال جملة أساليب منها إن الفلسطينيين في إسرائيل بحالة ممتازة مقارنة مع دول عربية، أو اتهامهم بأنهم هم من يتحملون مسؤولية حالتهم أو عدم أدائهم الخدمة العسكرية. وهذا ما أكدت عليه جملة باحثين، منهم الباحثة السيكولوجية الإسرائيلية د. يفعات معوز التي قالت في كتابها إن الإسرائيليين يدعون أنفسهم للنظر للبيوت العربية الفخمة على طرفي وادي عارة للاستنتاج القاطع وتثبيت مقولة إن المواطنين العرب بخير ويتمتعون بمساواة رغم كل ما يعلن ويقال.[٢٢]

الهوامش

١ عن بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في نزاع غزة برئاسة ريتشارد غولدستون، أنظروا
https://en.wikipedia.org/wiki/United_Nations_Fact_Finding_Mission_on_the_Gaza_Conflict

٢ طال ينسف، الكاميرا التي تدافع عن الفلسطينيين- وعن الإسرائيليين. موقع هآرتس، ٢٠١٤/٧/٥.
https://www.haaretz.co.il/israel-peace-convention/1.2353311 (شوهد في آب ٢٠١٧)

٣ تقرير: توثيق بالفيديو: جندي يعدم فلسطينيًا يتمدد مُصابًا على الأرض بعد أن طعن الأخير جنديا في الخليل. بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ٢٠١٦/٣/٢٤
http://www.btselem.org/arabic/firearms/20160324_soldier_executes_palestinian_attacker_in_hebron
(شوهد في آب ٢٠١٧)

٤ غاي بيلد، الشريط المصوّر الذي يثبت أن أليئور أزاريا مذنب؟ موقع ماكو- القناة الثانية للتلفزيون، ٢٠١٦/٥/٨
http://www.mako.co.il/news-law/legal-q2_2016/Article-d7f969f43b19451004.htm
(شوهد في آب ٢٠١٧).

٥ ليلاخ شوفال وآخرون، استطلاع أسرائيل اليوم: ٧٠٪ من الإسرائيليين يؤيدون العفو عن أزاريا، موقع أن آر جي، ٢٠١٧/١/٥.
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/855/493.html
(شوهد في آب ٢٠١٧).

٦ أمير تيبون، نتنياهو تحدّث مع والد الجندي: «أتفهّمك، وأعد بأن يكون الفحص مهنيًا». موقع والّا، ٢٠١٦/٣/٣١.
https://news.walla.co.il/item/2948702 (شوهد في آب ٢٠١٧).

٧ يونتان ليس وآخرون، يعالون تعقيبًا على قرار المحكمة في قضية أزاريا: سياسيون استغلوه من أجل عدة مقاعد إضافية، موقع هآرتس، ٢٠١٧/١/٤.
https://www.haaretz.co.il/news/politi/1.3196366
(شوهد في آب ٢٠١٧).

٨ طال شليف، نتنياهو: «سأوصي بالعفو عن أزاريا؛ ليبرمان: «واثق أن قائد الأركان سيراعيه». موقع والّا، ٢٠١٧/٧/٣٠.
https://news.walla.co.il/item/3085009
(شوهد في آب ٢٠١٧).

٩ طال شليف، نتنياهو: «سأوصي بالعفو عن أزاريا؛ ليبرمان: «واثق أن قائد الأركان سيراعيه». موقع والّا، ٢٠١٧/٧/٣٠.
https://news.walla.co.il/item/3085009
(شوهد في آب ٢٠١٧).

١٠ موران أزولاي، يسرائيل كاتس بصدد إدانة أزاريا: «مسؤولية العفو عن الجندي ملقاة على عاتق الحكومة»، ٢٠١٧/١/٤.
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4902967,00.html
(شوهد في آب ٢٠١٧).

١١ أريك بندر، آنا سومبرغ، قرار المحكمة بشأن أزاريا: «أمن مواطني إسرائيل يستوجب العفو عن الجندي». موقع صحيفة معاريف، ٢٠١٧/٢/٢١
http://www.maariv.co.il/news/politics/Article-575507
(شوهد في آب ٢٠١٧).

١٢ أمير أورن، قرار المحكمة بشأن أزاريا- انتصار الزناد على العدل، موقع هآرتس، ٢٠١٧/٢/٢١
https://www.haaretz.co.il/news/law/.premium-1.3875734
(شوهد في آب ٢٠١٧).

١٣ أمنون أبراموفتش، روح المكان والحقبة، يديعوت أحرونوت، ٢٠١٧/٢/٢١
https://www.yediot.co.il/articles/0,7340,L-4925880,00.html
(شوهد في آب ٢٠١٧).

١٤ ابيجايل لوشي بيتنر، أسا كاشير يعارض العفو عن اليؤور أزاريا، موقع قناة ريشت، ٢٠١٧/١/٥
http://reshet.tv/item/news/tonight/season-02/clips/dac4h-89047 (شوهد في آب ٢٠١٧).

١٥ دوف غيلهار، أمير بوحبوط، الوزير يعالون يساند نائب رئيس الأركان: «أسندوا لأقواله تفسيرًا مشوهًا». ٢٠١٦/٥/٥
https://news.walla.co.il/item/2958589 (شوهد في آب ٢٠١٧).

١٦ شبتاي بندت وآخرون، رُدّت الاستئنافات، الحكم على أزاريا بقي سنة ونصف سجن، موقع والّا، ٢٠١٧/٦/٣٠
https://news.walla.co.il/item/3084916 (شوهد في آب ٢٠١٧).

١٧ نوعم أمير، رئيس الأركان سينظر في طلب أزاريا تخفيف حكمه، موقع قناة ٢٠، ٢٠١٧/٩/١٠
http://www.20il.co.il/%D7%94%D7%A8%D7%9E%D7%98%D7%9B%D7%9C-%D7%99%D7%99%D7%93%D7%95%D7%9F-
(شوهد في أيلول ٢٠١٧).

١٨ افتتاحية صحيفة هآرتس: «نهاية حقبة «طهارة السلاح»، صحيفة هآرتس، ٢٠١٧/٢/٢٣
https://www.haaretz.co.il/opinions/editorial-articles/.premium-1.3879827
(شوهد في آب ٢٠١٧).

١٩ د. أوري ميلشطاين، قضية اليئور أزاريا: فجأة، قرّر الأوباس تبديل القواعد المتبعة، موقع ماكو، ٢٠١٧/٨/٣
http://www.mako.co.il/video-blogs-specials/Article-ad61be58493ad51006.htm (شوهد في آب ٢٠١٧).

٢٠ ملحق صحيفة « يديعوت أحرونوت « ٢٠١٧/٩/٨

٢١ نيف شطندل، الإسرائيلية كما صيغت في ٦٦ عبارة مؤسّسة، ودوّنة نيف شطندل، موقع هآرتس، ٢٠١٤/٥/٥
http://blogs.haaretz.co.il/nivshtendel/405/
(شوهد في آب ٢٠١٧).

٢٢ صندوق ابراهيم، اتجاهات مختلفة في العلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل، موقع صندوق ابراهيم
https://www.abrahamfund.org/webfiles/fck/%D7%A4%D7%A8%D7%A7%209%20-%20%D7%9E%D7%92%D7%9E%D7%95%D7%AA%20%D7%91%D7%99%D7%97%D7%A1%D7%99%D7%9D%20%D7%91%D7%99%D7%9F%20%D7%99%D7%94%D7%95%D7%9D-D7%93%D7%99%D7%9D%20%D7%9C%D7%A2%D7%A8%D7%91%D7%99%D7%9D.pdf
(شوهد في آب ٢٠١٧).